ZICONS:
Zawiyah International Conference on Sharia and Legal Studies
Vol. 1. (Januari-Desember 2025): h. 803-837
https://jurnal.pematik.id/index.php/zicons

مقاربة مقاصد الشريعة كأداة لتقويم أداء وسياسات المصارف الإسلامية

M Zainul Haq Fiddin Zifamina[1], Isman [2]

[12] Universitas Muhammadiyah Surakarta, Sukoharjo, Central Java, 57162, Indonesia

[1]haddadalawy@gmail.com, [2]Ism190@ums.ac.id

Article Info

Article history:

Received Nov 17, 2025
Accepted Des 29, 2025
Publish Des 30, 2025

Keywords:

مقاصد الشريعة، المصارف الإسلامية،،تقييم الأداء.

ABSTRACT

إنّ تقييم أداء المصارف الإسلامية لا يزال يعتمد في الغالب على المؤشّرات المالية التقليدية التي لا تعكس بصورةٍ كاملةٍ مقاصد الشريعة الإسلامية وقيمها الجوهرية. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا البحث إلى تحليل مقاصد الشريعة كأداةٍ لتقويم الأداء والسياسات في المصارف الإسلامية. اعتمد البحث المنهج الوصفيّ التحليليّ من خلال مراجعة الأدبيات الأكاديمية المتعلّقة بمقاصد الشريعة ونظريات أداء المصارف الإسلامية. وتُظهر نتائج الدراسة أنّ تطبيق مقاصد الشريعة يوفّر إطارًا أكثر شموليةً لتقييم الأداء المصرفي، من خلال تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والمصلحة الاجتماعية. كما تسهم هذه المقاربة في تعزيز الوظيفة الاجتماعية للمصارف الإسلامية عبر تمويل الأنشطة الإنتاجية، وتمكين المجتمع، وإدارة الأموال على نحوٍ يرسّخ العدالة والاستدامة. وبذلك تُعَدُّ مقاصد الشريعة مفهومًا معياريًّا وإطارًا تقويميًّا معاصرًا يسهم في تطوير السياسات والممارسات المصرفية الإسلامية.

This is an open access article under the CC BY-SA license.

Corresponding Author:

M Zainul Haq Fiddin Zifamina, Lc
Universitas Muhammadiyah Surakarta, Sukoharjo, Central Java, 57162, Indonesia

Email: haddadalawy@gmail.com

المقدمة

تُعَدُّ مقاصدُ الشريعة الإسلامية إطارًا معرفيًّا[1] كليًّا يهدف إلى تحقيق مصالح العباد ودفع المفاسد عنهم[2]، وهي بذلك تمثّل الأساس القيمي الذي ينبغي أن تستند إليه النُّظم الاقتصادية والمالية المعاصرة[3]، ولا سيما في ميدان الصيرفة الإسلامية. فمع توسّع الصناعة المالية الإسلامية، واتّساع نطاق منتجاتها وخدماتها، برزت إشكاليةٌ محورية مفادها: إلى أيّ مدى تعكس الممارسات المصرفية الحالية المقاصد الأساسية التي أرستها الشريعة، مثل تحقيق العدالة، وحفظ المال، وتنمية الإنسان، وضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي؟

لقد شهدت العقود الأخيرة تناميًا ملحوظًا في الدراسات التي تُعنى بتفعيل المقاصد في مجال الاقتصاد الإسلامي[4]، سواء من خلال صياغة نماذج تقييم الأداء القائمة على المقاصد، أو من خلال تطوير الأطر الرقابية والتنظيمية التي تُعبّر عن القيم الجوهرية للشريعة[5]. غير أنّ الكثير من تلك الجهود ما تزال تتسم بالتجزئة أو تفتقر إلى التطبيق العملي المتكامل، مما يستدعي مزيدًا من التحليل والمقارنة بين الأسس النظرية للمقاصد وبين آليات الاقتصاد الوضعي في تحقيق التنمية.

وتسعى هذه الدراسة إلى استكشاف البُعد المقاصدي في تقويم أداء وسياسات المصارف الإسلامية، وذلك عبر تحليل الأطر المفاهيمية التي قدّمها العلماء الكلاسيكيون والمعاصرون، مثل الغزالي والشاطبي ، ودوسوكي(Auda) وابن عاشور، إضافةً إلى النماذج الحديثة التي طوّرها باحثون كأودة "، وغيرهما. كما تتناول الدراسة نماذج التقييم [6]القائمة على "مؤشر المقاصد(Dusuki) (Value-Based) "، ومبادئ "التوسّط القيمي(Maqasid Index) ، وتبحث في (Pentagon Ethics) ، والمقاربة الأخلاقية خماسية الأبعاد(Intermediation مدى توافق الممارسات المصرفية الراهنة مع تلك الأطر النظرية.

وتأتي أهمية هذا الموضوع من كون المصارف الإسلامية أصبحت اليوم لاعبًا اقتصاديًّا رئيسًا في عددٍ من الدول الإسلامية، ومع ذلك لا تزال تساؤلات جوهرية تُثار حول درجة التزامها بالقيم الشرعية، وحول دورها الحقيقي في تحقيق التنمية العادلة والشاملة. ومن ثمّ فإنَّ إعادة قراءة التجربة المصرفية الإسلامية في

[1] **al-Ghazali – Al-Mustashfa**, definisi maqasid dan mashlahah
[2] **al-Syatibi – Al-Muwafaqat**, tujuan syariah secara keseluruhan
[3] **Ibn Ashur – Maqasid al-Shariah**, perluasan konsep maqasid modern
[4] **Jasser Auda – Maqasid as Philosophy** (sistem berpikir baru maqasid)
[5] **Ibn Qayyim – I'lam al-Muwaqqi'in** (keadilan sebagai tujuan syariah)
[6] **Dusuki & Bouheraoua – CSR & Maqasid** (perkembangan maqasid kontemporer)

ضوء مقاصد الشريعة يمثّل خطوةً علمية ضرورية لمعالجة فجوةٍ قائمة بين **المنطلق الشرعي والواقع التطبيقي** .

وبناءً على ذلك، فإن هذه الدراسة لا تقتصر على عرض الجوانب النظرية فحسب، بل تهدف أيضًا إلى تحليل التحديات العملية، واستشراف آفاقٍ جديدة يمكن أن تسهم في تعزيز الدور المقاصدي للمؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

مشكلة البحث

إلى أيّ مدى يمكن لمقاصد الشريعة أن :تتمحور مشكلة هذا البحث حول التساؤل المركزي الآتي تشكّل إطارًا منهجيًّا فعّالًا لتقويم أداء وسياسات المصارف الإسلامية، مقارنةً بالمعايير الاقتصادية الوضعية التي تُستخدَم عادةً في تقييم الكفاءة والربحية والتنمية؟[7]

ومن هذا السؤال الرئيس تتفرّع عددٌ من الإشكاليات التفصيلية، من أبرزه:

1. ما الأطر النظرية الأساسية لمقاصد الشريعة كما صاغها العلماء الكلاسيكيون والمعاصرون، وما مدى ارتباطها بالمفاهيم الاقتصادية؟

2. كيف تُطبّق المصارف الإسلامية معايير الأداء الحالية؟ وهل تعكس تلك المعايير الغاية الشرعية المرجوّة من وجود الصيرفة الإسلامية؟

3. إلى أيّ حدّ تتوافق مؤشرات الأداء التقليدية—مثل الربحية وكفاية رأس المال والسيولة—مع المبادئ المقاصدية في تحقيق العدالة والتنمية؟

4. ما الفجوات القائمة بين المقاربة المقاصدية والنماذج الاقتصادية الوضعية، وما آثار تلك الفجوات على واقع المصارف الإسلامية؟

5. ما مدى قابلية "مؤشر المقاصد" والنماذج التقييمية الحديثة للتطبيق العملي في السياق المصرفي المعاصر؟

وتهدف هذه الإشكاليات إلى تحديد النقاط التي تحتاج إلى إعادة تقويم، وإبراز مدى فعالية مقاصد الشريعة في تقديم نموذج بديل أو مكمل للمعايير الاقتصادية الوضعية في تقييم الأداء المصرفي.

أهداف البحث

[7] Hassan & Aliyu – Islamic Banking Literature

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملةٍ من الأهداف العلمية والعملية، من أهمّها:

1. **تحليل الأسس النظرية لمقاصد الشريعة** كما قرّرها العلماء الكلاسيكيون والمعاصرون، وبيان علاقتها المباشرة بالمفاهيم الاقتصادية والتنموية.

2. تقويم مدى توافق أداء المصارف الإسلامية مع المقاصد الشرعية، وذلك من خلال دراسة المؤشرات الحالية المستخدمة في التقييم المالي والإداري، وقياس مدى تعبيرها عن القيم الجوهرية للشريعة.

3. مقارنة منهج المقاصد مع النماذج الاقتصادية الوضعية في تقويم الأداء، واستجلاء نقاط القوة والقصور في كلٍّ منهما.

4. تحليل النماذج المعاصرة المبنية على المقاصد، مثل مؤشر المقاصد، والنموذج الأخلاقي ومنهج التوسّط القيمي خماسي الأبعاد، ودراسة قابليتها للتطبيق في الواقع المصرفي.

5. اقتراح رؤية تكاملية تجمع بين المقاربتين الشرعية والاقتصادية، بهدف تعزيز دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية العادلة والشاملة.

ومن خلال هذه الأهداف يسعى البحث إلى تقديم إضافة معرفية تُسهم في تطوير منهجيات تقييم الأداء في قطاع الصيرفة الإسلامية، بحيث تتكامل المبادئ الشرعية مع المتطلبات الاقتصادية المعاصرة.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من جملة اعتبارات علمية وواقعية تجعل دراسته ذات قيمة عالية في ميدان الاقتصاد الإسلامي والصيرفة المعاصرة، ويمكن إبراز هذه الأهمية في النقاط التالية:

1. **تعزيز الارتباط بين النظرية المقاصدية والممارسة المصرفية.**

فرغم تطوّر الصناعة المالية الإسلامية، لا تزال هناك فجوة واضحة بين الرؤية الشرعية التي تستند إليها هذه الصناعة وبين معايير التقييم المستخدمة فعليًّا، والتي يغلب عليها الطابع الوضعي البحت. ومن ثمّ، يهدف البحث إلى ردم هذه الفجوة من خلال تفعيل المقاصد كإطار حاكم للتقويم.

2. تقديم بديلٍ علمي للمعايير التقليدية[8].

تعتمد معظم المصارف الإسلامية على مؤشرات الأداء المالي المستقاة من النظام المصرفي التقليدي مثل

[8] Mohammed, Razak & Taib (2008) – Maqasid Index

الربحية، والسيولة، وكفاية رأس المال، وهي مؤشرات قد لا تعبّر بشكل كافٍ عن القيم الشرعية. ويأتي هذا البحث ليقدّم مقاربة مقاصدية أكثر شمولًا واتساقًا مع هوية الصيرفة الإسلامية.

3. الإسهام في تطوير نماذج تقييم مستدامة.

المقاصد لا تُعنى فقط بحفظ المال، بل تتجاوز ذلك إلى تحقيق التنمية، وترسيخ العدالة، وحماية مصالح المجتمع. ومن هنا، فإن الاعتماد على المقاصد في التقييم يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة تتجاوز مؤشرات الربح القصير المدى.

4. دعم الجهات الرقابية وصناع السياسات.

تُعدّ نتائج هذا البحث مفيدة للهيئات الرقابية مثل البنوك المركزية، ومجالس الفتوى، وهيئات الرقابة الشرعية، حيث يمكن أن توفّر لهم إطارًا فقهيًّا واقتصاديًّا يساعد في وضع سياسات تنظيمية أكثر اتساقًا مع الشريعة.

5. مواكبة الاتجاهات البحثية المعاصرة.

شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بمفهوم "مؤشر المقاصد" والتوسّط القيمي ومقاربات التنمية الإسلامية، والبحث الحالي يأتي استجابة لهذا التوجّه بإضافة تحليل مقارن بين هذه النماذج.

وبناءً على ما تقدّم، فإن هذا البحث لا يقتصر على البعد الأكاديمي النظري، بل يمتدّ ليقدّم قيمة عملية يمكن أن تُسهم في تطوير قطاع الصيرفة الإسلامية وتعزيز دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مراجعة الأدبيات

شهدت مسألة التنمية الاقتصادية اهتمامًا واسعًا في الفكر الاقتصادي المعاصر، سواء في الأدبيات الوضعية أو في الدراسات الإسلامية التي انطلقت من مقاصد الشريعة. وقد عالج عدد من الباحثين هذه القضية من زوايا متعددة، مما يدل على أن موضوع التنمية ليس وليد اللحظة، بل هو امتداد لنقاش علمي طويل. ومن أبرز هذه الدراسات ما قدّمه محمد عمر تشابرا في كتابه *Islam and the Economic Challenge*، حيث تناول إشكالية اختزال التنمية في المؤشرات المادية، منتقدًا النموذج الوضعي الذي يفصل بين الاقتصاد والقيم. وخلص تشابرا إلى أن غياب المرجعية الأخلاقية يؤدي إلى اختلالات اجتماعية عميقة. وتتقاطع هذه الرؤية مع بحثنا في نقد المنطلق المادي للتنمية، غير أن دراستنا تختلف عنه من حيث اعتماد المقارنة التحليلية بين أهداف الاقتصاد الوضعي ومقاصد الشريعة بوصفها إطارًا معياريًا بديلًا.

وفي الاتجاه ذاته، تناول مونزر كاهف في كتابه مفهوم التنمية في النظام الاقتصادي الإسلامي، مؤكدًا أن الغاية من النشاط الاقتصادي لا تنفصل عن تحقيق العدالة والتكافل الاجتماعي. وبيّن كاهف أن مقاصد الشريعة تمثل الأساس الذي يوجّه السياسات الاقتصادية نحو تحقيق التنمية الشاملة. وتتشابه هذه الدراسة مع طرح كاهف في إبراز البعد القيمي للتنمية، إلا أنها تختلف عنها في توسيع نطاق التحليل ليشمل مقارنة مباشرة مع أهداف الاقتصاد الوضعي، بدل الاكتفاء بعرض النموذج الإسلامي في حد ذاته.

كما ركّز أنس الزرقا في بحثه على العلاقة بين مقاصد الشريعة وصناعة القرار الاقتصادي، حيث اعتبر المقاصد أداة معيارية لتقويم السياسات التنموية. وأكّد أن نجاح السياسات لا يُقاس فقط بمعدلات النمو، بل بمدى تحقيقها للمصلحة العامة. ويتفق هذا الطرح مع توجه هذه الدراسة في اعتماد المقاصد معيارًا للتنمية، إلا أن بحث الزرقا ينحصر في الإطار الإسلامي، بينما تسعى هذه الدراسة إلى إجراء مقارنة نقدية مع الأهداف التنموية في الاقتصاد الوضعي للكشف عن الفروق الجوهرية بين النظامين.

ومن جانب آخر، قدّم أمارتيا سن في كتابه *Development as Freedom* تصورًا بديلًا للتنمية في الفكر الوضعي، حيث ربطها بتوسيع قدرات الإنسان وحرياته الأساسية. وقد أسهم هذا الطرح في إعادة تعريف مفهوم التنمية بعيدًا عن المؤشرات الاقتصادية الضيقة. وعلى الرغم من التقاطع الظاهري بين رؤية سن والمقاصد الشرعية في التركيز على الإنسان، إلا أن الاختلاف الجوهري يكمن في المرجعية، إذ تستند أطروحة سن إلى أساس فلسفي نسبي، في حين تنطلق المقاصد من مرجعية شرعية ثابتة تضبط مفهوم المصلحة والغاية النهائية للتنمية.

وعلى الرغم من تنوّع الدراسات التي تناولت التنمية من منظور إسلامي أو وضعي، إلا أن أغلبها عالج الموضوع بصورة أحادية، إما من داخل الإطار الإسلامي أو من داخل الاقتصاد الوضعي. ومن هنا تتمثل **جِدّة هذا البحث** في تقديم معالجة مقارنة بين مقاصد الشريعة وأهداف الاقتصاد الوضعي في تحقيق التنمية، من حيث الأسس الفكرية، والتصورات القيمية، ومفهوم الإنسان، ومعايير النجاح التنموي. وتسعى هذه الدراسة إلى إبراز أن المقاصد الشرعية قادرة على تقديم نموذج تنموي متكامل يتجاوز القصور البنيوي في النموذج الوضعي المعاصر.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على منهجيةٍ نوعية ذات طابع تحليلي–استقرائي[9]، تستند إلى جمع البيانات من المصادر العلمية، ثم تحليلها وفق إطارٍ نظري مقاصدي. وتقوم منهجية البحث على العناصر الآتية:

1. **المنهج الوصفي–التحليلي (التحليل الموضوعي)**

يُستخدم هذا المنهج لشرح المفاهيم الأساسية المتعلقة بمقاصد الشريعة، والنظريات الاقتصادية، وأسس تقييم الأداء المصرفي. ويتضمن ذلك تحليل كتابات العلماء الكلاسيكيين والمعاصرين، ومناقشة النماذج ، والنماذج الأخلاقية الحديث(VBI) التقييمية المختلفة مثل مؤشر المقاصد، والتوسّط القيمي.

2. **منهج مراجعة الأدبيات (الدراسة المكتبية)**

حيث يعتمد البحث على مراجعة منهجية للدراسات السابقة، ولا سيما البحوث الحديثة المنشورة بين عامي 2019–2024، والتي تناولت موضوع المقاصد والتقييم المصرفي والتنمية الاقتصادية. وتهدف هذه الخطوة إلى استيعاب الاتجاهات البحثية الراهنة وتحديد الفجوات العلمية التي يسعى البحث إلى معالجتها.

3. **التحليل المقارن**

يتم من خلاله مقارنة المقاربات الشرعية القائمة على المقاصد بالمقاربات الاقتصادية الوضعية، ولا سيما تلك المستخدمة في النظم المصرفية التقليدية. ويهدف التحليل إلى كشف مجالات الالتقاء والافتراق بين المنهجين، وتحديد مدى إمكانية التكامل بينهما.

4. **تحليل المحتوى**

يُستخدم هذا المنهج لإجراء قراءة معمّقة للنصوص الشرعية والفكرية، وكذلك تقارير الهيئات الرقابية ، من أجل تقييم ما إذا كانت السياسات الحالية تعكس IsDB، وIFSB، وBI، و.OJK مثل المبادئ المقاصدية أم لا.

5. **الدراسة التطبيقية غير المباشرة**

لا يتضمن البحث جمع بيانات ميدانية مباشرة، لكنه يستند إلى الدراسات التطبيقية السابقة حول أداء المصارف الإسلامية، سواء في إندونيسيا أو في الدول الأخرى. ويُستخدم ذلك لإسناد التحليل النظري بأدلة واقعية.

خلاصة منهجية البحث

[9] **Sulaiman & Hassan (2021)** (deskriptif–analitis dalam Islamic banking regulation)

من خلال هذه المناهج المتكاملة، يسعى البحث إلى تقديم تحليل شامل يجمع بين العمق النظري والواقعية التطبيقية، بحيث يُسهم في تشكيل رؤية مقاصدية أكثر اكتمالًا في تقييم أداء المصارف الإسلامية.

أولًا: الإطار النظري لمقاصد الشريعة في الفكر الإسلامي

تُعَدّ مقاصد الشريعة من أهمّ الأسس الفكرية التي بُني عليها التشريع الإسلامي، إذ تهدف إلى تحقيق مصالح العباد في العاجل والآجل، ودفع المفاسد عنهم، بطرقٍ تراعي التوازن بين البعد الروحي والأخلاقي والاجتماعي والاقتصادي. وقد تطور البناء المقاصدي عبر مراحل تاريخية متعددة، بدءًا من الإشارات الأولية لدى الأصوليين الأوائل، ووصولًا إلى الدراسات المنهجية المعاصرة.

1. الأسس الكلاسيكية للمقاصد

أ. الغزالي وإرساء البنية الأولى للمقاصد

حدد أبو حامد الغزالي المقاصد الأساسية من خلال حفظ الضروريات الخمس: الدين، النفس، العقل، النسل، والمال، معتبرًا إياها أساس العمران البشري واستقامة الحياة. ويرى الغزالي أنّ كلّ ما يؤدي إلى حفظ هذه الأصول فهو مصلحة معتبرة، وكلّ ما يفضي إلى إفسادها فهو مفسدة يجب دفعها.[10]

ب. الشاطبي وتأسيس النظرية المقاصدية المتكاملة

قدّم الشاطبي في *الموافقات* بناءً نظريًّا متينًا للمقاصد، مؤكدًا أنّ الشريعة جاءت لتحقيق المصالح على مراتب ثلاث: الضروريات، الحاجيات، والتحسينيات. ووسّع الشاطبي دائرة المقاصد لتشمل الجماعة والأمّة، وأكّد على أنّ تحقيق المقاصد لا ينفصل عن سنن الكون والاجتماع والعمران[11].

ج. ابن عاشور وإعادة صياغة المقاصد للعصر الحديث

تميز ابن عاشور بربط المقاصد بالسياق الحضاري، فركّز على مقاصد الحرية والعدالة والمساواة، معتبرًا إياها من المقاصد العليا للشريعة. كما طرح فكرة "المقاصد الكلية" للأمّة، وضرورة تنزيل المقاصد في ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع.[12]

د. ابن قيم الجوزية وإبراز البعد الأخلاقي

[10] **Al-Mustashfa** (definisi mashlahah & daruriyyat)
[11] **Al-Muwafaqat** (tingkatan maqasid: daruriyyat, hajiyyat, tahsiniyyat)
[12] Maqasid al-Shariah al-Islamiyyah

أكد ابن القيم أن الشريعة عدلٌ كلُّها ورحمةٌ كلُّها ومصالح كلُّها، وأن أيّ حكم يخرج عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى القسوة، وعن المصلحة إلى المفسدة، فليس من الشريعة وإن أدخل فيه بالتأويل.[13]

في إطار دراسات المقاصد أن مقاصد الشريعة لا تقتصر على Syamsul Hidayat وقد أكّد الامتثال التشريعي بل تشمل تحقيق العدالة، والمصلحة العامة، وحفظ الحقوق، وهي عناصر أساسية عند تقييم أداء المؤسسات المالية الإسلامية وفق أهداف الشريعة.[14]

2. **المقاصد وعلاقتها بالاقتصاد الإسلامي**

يرتبط الاقتصاد الإسلامي ارتباطًا وثيقًا بالمقاصد، إذ إن الوظائف الأساسية للنشاط الاقتصادي—مثل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك—يجب أن تصبّ في خدمة حفظ المال وتحقيق العدالة وتحقيق التنمية المستدامة.

وتعتمد هذه الرؤية على المبادئ التالية:

1. **تحقيق العدالة الاجتماعية** من خلال توزيع الثروة ومنع الاحتكار والربا والغرر.
2. **تنمية الإنسان بوصفه محور التنمية وغايتها.**
3. **تعزيز التكافل والتعاون الاقتصادي عبر الصدقات والزكوات والوقف.**
4. **ضبط السلوك المالي وفق القيم الأخلاقية.**
5. **تحويل المال من مورد فردي إلى أداة عمران تخدم الصالح العام.**

ومن هنا، تصبح المقاصد معيارًا مركزيًّا في تقييم السياسات الاقتصادية والمصرفية.

ثانيًا: الإطار النظري للاقتصاد الوضعي في تحقيق التنمية

يتأسس الاقتصاد الوضعي على مجموعة من النماذج والمعايير التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والكفاءة والرفاه المادي[15]. وتعتمد هذه النماذج على:

1. مؤشرات الربحية والأداء المالي
2. الكفاءة التشغيلية
3. تعظيم المنفعة الفردية
4. النمو الكلي

[13] **I'lam al-Muwaqqi'in**, prinsip "العدل كلُّه..."
[14] Syamsul Hidayat, "Empirical Legal Research Based on Jasser Auda's Maqashid Syariah Theory," yang dikutip dalam Isman & Muttaqin (2023).
[15] **El-Gamal (2018)** (kritik ekonomi konvensional)

5. تحسين الإنتاجية والتنافسية

ورغم أهميتها، فإن هذه المعايير غالبًا ما تُغفل البعد الأخلاقي والإنساني والقيمي[16]، كما أنها قد تؤدي إلى فجوات اجتماعية إذا لم تُضبط بمنظور العدالة.

ثالثًا: نقاط الالتقاء والافتراق بين المقاربتين

1. نقاط الالتقاء

- الاهتمام بتحقيق الرفاه الاقتصادي
- التشديد على استقرار النظام المالي
- اعتماد معايير القياس والمتابعة لضبط الأداء

2. نقاط الافتراق

- المقاصد تضع **القيم الأخلاقية** في مركز العملية الاقتصادية، بينما الاقتصاد الوضعي يضع **المنفعة المادية**
- المقاصد تهدف إلى **تنمية الإنسان والمجتمع**، بينما الاقتصاد الوضعي يركز على **النمو المالي**
- المقاصد تعتمد **مفهوم المسؤولية الشرعية**، بينما الاقتصاد الوضعي يعتمد **الحوافز السوقية**

رابعًا: النماذج المعاصرة في تقييم الأداء

1. مؤشر المقاصد[17] (Maqasid Index)

يوظف جملة من المؤشرات التي تقيس:

- تعليم الفرد
- تحقيق العدالة
- تنمية المجتمع
- حماية المال

وقد تم تطبيقه في عدد من الدراسات في ماليزيا وإندونيسيا والأردن.

[16] **Asutay (2012)** (kegagalan sosial Islamic finance)
[17] **Mohammed et al. (2008)** – Maqasid Index

2. نموذج التوسّط القيمي[18] (Value–Based Intermediation – VBI)

طوّرته ماليزيا، ويركز على:

- خلق القيمة الاجتماعية
- إدارة المخاطر أخلاقيًّا
- الحوكمة الشرعية
- التأثير الاجتماعي المستدام

3. نموذج الأخلاق خماسي الأبعاد[19] (Pentagon Ethics)

يركز على:

1. العدالة
2. الثقة
3. الشفافية
4. التنمية
5. الاستدامة

"وهو من النماذج المرتبطة برؤية ‘‘الاقتصاد الأخلاقي".

المناقشة والتحليل

تسعى هذه المناقشة إلى الربط بين الإطارين النظري والميداني، من خلال تحليل مدى قدرة المقاصد الشرعية على تقديم نموذج متكامل لتقويم أداء المصارف الإسلامية، ومقارنته بالنماذج الاقتصادية الوضعية التي تُستخدم على نطاق واسع في المؤسسات المالية المعاصرة. وقد ركّز التحليل على ثلاثة محاور رئيسة: (1) مدى تجسيد المقاصد في الأداء المصرفي، (2) الفجوة بين النظرية والممارسة، (3) قدرة النماذج المقاصدية المعاصرة على معالجة التحديات الراهنة.

[18] BNM 2018 – VBI Guide

[19] **Bedoui & Mansour (2022)** – Pentagon Ethics

إلى أهمية النموذج المتكامل بين القانون والسلوك الاقتصادي Muttaqin و Isman كما يشير في فهم ديناميات المؤسسات المالية الإسلامية، مما يعزز ضرورة ربط الأداء البنكي الشرعي بالغايات المقاصدية وليس بالامتثال الشكلاني وحده.[20]

أولًا: مدى انعكاس المقاصد في الأداء المصرفي الإسلامي

تظهر الدراسات الميدانية الحديثة أنّ معظم المصارف الإسلامية ما تزال تعتمد **مؤشرات الأداء المالي التقليدية** بوصفها المعايير الأساسية لتقييم النجاح[21]، مثل:

- الربحية (Profitability)،
- كفاية رأس المال (Capital Adequacy)،
- السيولة (Liquidity)،
- الكفاءة التشغيلية (Operational Efficiency)

ورغم أهميّة هذه المؤشرات في السياق المصرفي، فإنها **لا تعكس بصورة جوهرية القيم المقاصدية** التي ينبغي أن تشكّل روح العمل المصرفي الإسلامي.

1.قصور المؤشرات المالية عن التعبير عن المقاصد

أنّ المؤشرات (Setiawan، Hendratmi، Antonio، Hameed) تُظهر عدة دراسات المالية تفتقر إلى قياس:

- العدالة في التوزيع،
- تنمية الإنسان،
- أثر التمويل في المجتمع،
- تعزيز التكافل،
- مستوى الالتزام بالقيم الشرعية

[20] Isman, I., & Muttaqin, A. Z. (2023). *Innovative Legal Modeling for Interdisciplinary Studies on Law and Economic Behavior*. *Indonesian Journal of Islamic Economic Law*, 1(1), 60–71.
[21] Hameed et al. (2020)

وبذلك فإن المصارف الإسلامية، وإن حققت نجاحات مالية، **قد لا تكون بالضرورة محقّقةً لمقاصد الشريعة** في تحقيق التنمية الشاملة.

2.الحاجة إلى منظور أوسع من مجرد الربحية

المقاصد تتعامل مع المال بوصفه **وسيلة للعمران** وليس غايةً مستقلة.

فالربحية في الشريعة ليست هدفًا بذاتها، بل يجب أن تكون جزءًا من منظومة تهدف إلى:

- رفع مستوى الرفاه الاجتماعي،
- تحقيق العدالة الاقتصادية،
- حماية المستهلك،
- ضمان الاستدامة

وبهذا تتجاوز المقاصد النظرة الضيقة للمال إلى مفهومٍ متكامل للتنمية.

ثانيًا: الفجوة بين النظرية المقاصدية والواقع العملي

رغم تطور الفكر المقاصدي ووضوح الأسس الشرعية، إلا أن التطبيق المصرفي يشهد **فجوةً واضحة** بين النظرية والواقع. ويمكن تحديد أبرز مظاهر هذه الفجوة فيما يأتي:

1.التركيز على المنتجات الشبيهة بالتقليدية

(Shariah–Compliant but NOT Shariah–Based)

أغلب المنتجات المالية المعاصرة هي ''مطابقة للشريعة'' شكليًّا، لكنها ليست مبنية على فلسفة اقتصادية إسلامية أصيلة.

مثال:

- تكييف العقود التقليدية في إطار شرعي بدل ابتكار عقود ذات روح مقاصدية.
- التركيز على التمويل القصير الأجل لتحقيق الأرباح بدل الاستثمار الإنتاجي طويل الأجل.

2.ضعف أثر المصارف في التنمية الحقيقية

تشير إلى أنّ مساهمة المصارف الإسلامية في IFSBو IsDB تقارير:

- دعم المشروعات الصغيرة،

- تعزيز الإدماج المالي،
- تخفيف الفقر،

لا تزال أقل مما هو متوقع من مؤسسة تحمل هوية شرعية.

3. التحفّظ المفرط(Over-cautiousness)

تتبنى بعض المؤسسات موقفًا شديد التحفظ خوفًا من مخالفة الشريعة، مما يؤدي إلى:

- ضعف الابتكار،
- محدودية الأدوات الاستثمارية،
- التركيز على الربح السريع والأمان المالي

وهنا يظهر السؤال:

هل التحفظ هو جزء من المقاصد؟ أم أنه يعيق تحقيقها؟

الإجابة: إذا عطّل المقصد الأعلى (التنمية والعدالة)، فلا يعدّ التحفظ مقصودًا شرعًا.

ثالثًا: قدرة النماذج المقاصدية المعاصرة على معالجة التحديات

ظهرت نماذج جديدة تهدف إلى تقديم إطار عملي لتفعيل المقاصد في المصارف الإسلامية. وقد أظهر التحليل أن لكل نموذج نقاط قوة وضعف.

1. مؤشر المقاصد(Maqasid Index)

أ. نقاط القوة

- يربط بين الأداء المالي والأخلاقي والاجتماعي.
- يقيس أثر المصرف على المجتمع لا على المساهمين فقط.
- يُعبر عن رؤية الشاطبي وابن عاشور في تنمية الإنسان.

ب. نقاط الضعف

- يحتاج إلى بيانات دقيقة قد لا توفرها المؤسسات.
- بعض مؤشراته ذات طابع كيفي يصعب قياسه.

ج. النتيجة التحليلية

يُعد مؤشر المقاصد من **أقوى النماذج المعاصرة**، لكنه يحتاج إلى دعم تنظيمي وتشريعي ليصبح معيارًا رسميًّا.

2. نموذج التوسّط القيمي(VBI – Value–Based Intermediation)

أ. نقاط القوة

- يركز على الأثر الاجتماعي طويل المدى
- يعزز الحوكمة والتصرف الأخلاقي
- متوافق مع رؤية التنمية المستدامة

ب. نقاط الضعف

- تطبيقه ما يزال محدودًا خارج ماليزيا
- يحتاج إلى تدريب مؤسسي وتغيير ثقافة العمل

ج. النتيجة التحليلية

جسرًا بين المقاصد والاقتصاد المعاصر، لكنه يحتاج إلى تعميم وتكييف مع سياقات مختلفة VBI يمثل.

3. نموذج الأخلاق خماسي الأبعاد(Pentagon Ethics)

أ. نقاط القوة

- يقدم رؤية أخلاقية عميقة لتسيير المؤسسات.
- يعالج فجوة ''الروح الأخلاقية'' في العمل المصرفي.

ب. نقاط الضعف

- ما يزال جديدًا ولا توجد تطبيقات واسعة له.
- يحتاج إلى معايير قياس واضحة.

ج. النتيجة التحليلية

النموذج يقدم إضافة فلسفية مهمة، لكنه غير جاهز للاستخدام القياسي بدون تطوير.

رابعًا: مقارنة شاملة بين مناهج التقييم

1. التقييم الوضعي(Conventional)

- يركز على الربحية والكفاءة
- يهتم بالمؤشرات الكمية
- يتجاهل الجوانب الأخلاقية
- يعزز المنافسة لا التكافل

2. التقييم المقاصدي (Maqasid-Based)

- يوازن بين الربح والقيمة الاجتماعية.
- يركز على أثر المصرف على الإنسان.
- يجمع بين الكم والكيف.
- يهدف إلى تحقيق العدالة والتنمية.

خلاصة المقارنة:

الرؤية المقاصدية **أوسع وأكثر شمولًا**، وتقدّم إطارًا متوازنًا بين الأداء المالي والرسالة الشرعية، بينما النموذج الوضعي محدود بالربح والمخرجات الاقتصادية فقط.

المناقشة التحليلية

تهدف هذه المناقشة التحليلية إلى تقديم قراءة نقدية معمّقة للعلاقة بين مقاصد الشريعة والأطر الاقتصادية المعاصرة، مع التركيز على آليات تقويم الأداء المصرفي. وتأتي هذه المرحلة بوصفها حلقةَ وصلٍ بين التحليل النظري السابق، وبين المناقشة التطبيقية اللاحقة التي تتناول الواقع العملي للصيرفة

الإسلامية. ويقوم التحليل هنا على تفكيك المفاهيم، وإعادة بنائها، ومقارنة الدلالات المقاصدية بالدلالات الاقتصادية الوضعية، وصولًا إلى رؤية تركيبية متوازنة.

ويؤكد Imron Rosyadi أنّ المصارف الإسلامية، بوصفها مؤسسات مالية قائمة على مبادئ الشريعة، ينبغي أن تُقوَّم أداؤها في ضوء مقاصد الشريعة، ولا سيما في تحقيق العدالة الاقتصادية وتوزيع الثروة وخدمة المصلحة العامة، لا أن يقتصر التقييم على المؤشرات المالية أو مستوى الامتثال الشكلي، وهو ما يجعل المنهج المقاصدي إطاراً أكثر شمولية لتقويم الأداء المصرفي الإسلامي.[22]

أولًا: تحليل البنية المفاهيمية للمقاصد في سياق التقييم المالي

تُظهر قراءة المقاصد في ضوء العلوم الاقتصادية أن الشريعة لا تكتفي بتحديد القيم الأخلاقية، بل تقدّم إطارًا عامًا لضبط حركة المال، وتوجيه الموارد نحو تنمية الإنسان. ومن خلال تحليل المفهومين التاليين يظهر عمق التداخل بين المقاصد والاقتصاد:

1.مفهوم "حفظ المال" بين المنظور الشرعي والاقتصادي

في الاقتصاد الوضعي، يُفهم حفظ المال في سياق:

- زيادة رأس المال،
- تعظيم العوائد،
- تقليل المخاطر،
- رفع الكفاءة التشغيلية

أما في الرؤية المقاصدية، فإن حفظ المال يتضمن:

- منع الظلم والربا والغرر،
- تحقيق العدالة في التوزيع،
- حماية الفئات الضعيفة اقتصاديًّا،
- استثمار المال في مجالات ذات نفع عام

[22] Imron Rosyadi, *Maqashid Syariah sebagai Kerangka Evaluasi Kinerja Ekonomi Islam*, jurnal ekonomi Islam, tahun XXXX.

نتيجة تحليلية مهمة:

يتبيّن أنّ **حفظ المال في المقاصد أوسع وأعمق من المفهوم المالي التقليدي**؛ إذ يجمع بين الاستدامة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

ثانيًا: تحليل الفجوة المعرفية بين المقاصد والنماذج الاقتصادية الوضعية

1. فجوة في المعيارية (Normative Gap)

الاقتصاد الوضعي محايد قيميًّا، بينما المقاصد ذات طابع أخلاقي ومعياري.

هذا يؤدي إلى اختلاف في:

- ''تعريف ''النجاح
- ''تحديد ''المصلحة
- ''قياس ''الأثر الاقتصادي

فالاقتصاد الوضعي يقيس النجاح بالربحية فقط، بينما الشريعة تقيسه بمدى تحقيق العدل والتنمية.

2. فجوة في الهدف(Goal Gap)

النظام الوضعي يهدف إلى **تعظيم المنفعة الفردية،**

بينما المقاصد تهدف إلى **تعظيم النفع العام (تحقيق الصالح العام)**.

هذا الاختلاف الجوهري يفسّر لماذا تفتقر المؤشرات التقليدية إلى البعد الأخلاقي والاجتماعي.[23]

3. فجوة في المنهج (Methodological Gap)

الاقتصاد الوضعي يعتمد التحليل الرياضي

بينما المقاصد تعتمد التحليل القيمي والإنساني.

ومع ذلك، **كلاهما قابل للتكامل،** وهذا ما ستوضحه المناقشة التطبيقية لاحقًا.

ثالثًا: تحليل نقدي للنماذج المقاصدية المعاصرة

[23] Hendratmi et al. (2020)

''و ''التوسّط القيمي (Maqasid Index) ''تهدف النماذج الحديثة مثل ''مؤشر المقاصد إلى تحويل المقاصد من إطار نظري إلى نموذج قابل للتطبيق. من خلال التحليل تظهر (VBI) الملاحظات الآتية:

1.القوة المنهجية للنماذج المقاصدية

- قدرتها على الجمع بين البعدين المالي والاجتماعي
- قدرتها على قياس أثر المصرف على التنمية البشرية
- انسجامها مع الرؤية الشرعية في توزيع الثروة

2.نقاط الضعف المنهجية

- بعض المؤشرات ذات طبيعة كيفيّة يصعب تقنينها
- ضعف البُنية الإحصائية مقارنة بالنماذج الوضعية
- قلة الدراسات التطبيقية على نطاق دولي واسع

3.إمكانات التطوير

بإمكان هذه النماذج أن تصبح بديلًا معيارياً عالميًّا إذا تم:

- تقويتها بالبيانات الميدانية،
- دعمها من الجهات الرقابية،
- توحيد معاييرها بين الدول

رابعًا: التحليل التركيبي بين المقاصد والنماذج المالية

تبيّن من التحليل أنّ المقاصد لا تتعارض مع المؤشرات المالية، بل تسعى إلى **توجيهها** نحو غايات أكثر شمولًا.

وعليه، يمكن دمج المقاربتين من خلال:

1.إعادة تعريف النجاح المالي

النجاح ليس الربح فقط، بل:

- الأثر الاجتماعي،
- مساهمة البنك في التنمية،
- العدالة في التمويل

2. إعادة هيكلة مؤشرات الأداء (KPIs)

لتشمل:

- عدالة التمويل،
- دعم المشروعات الصغيرة،
- الابتكار المسؤول،
- الشفافية

3.تعزيز الحوكمة الشرعية

بحيث تصبح المقاصد جزءًا من:

- تقارير الحوكمة،
- الرقابة الشرعية،
- السياسات الائتمانية

خامسًا: تحليل العلاقة بين المقاصد والتنمية

نتيجة تحليلية أساسية:

يتبيّن أن المقاصد ليست مجرد إطار فقهي، بل هي **مشروع تنموي شامل** يتقاطع مع:

- أهداف التنمية المستدامة (SDGs)
- التنمية البشرية،

- العدالة الاجتماعية،
- الاستدامة البيئية

وبذلك، يصبح تقييم المصارف الإسلامية من خلال المقاصد خطوةً أساسية لتحقيق دورها الحضاري لا مجرد دورها المالي.[24]

خلاصة المناقشة التحليلية

التحليل يُظهر بوضوح أنّ:

- النماذج الوضعية غير كافية لوحدها،
- النماذج المقاصدية تحتاج إلى تطوير،
- الحل الأمثل هو التكامل بينهما،
- المصارف الإسلامية لا يمكن أن تحقق هويتها دون تفعيل المقاصد،
- ولا يمكن أن تحقق تنافسيتها دون الاستفادة من أدوات الاقتصاد الوضعي

وهذه الخلاصة تفتح الباب للمناقشة التالية:

المناقشة التطبيقية (الواقعية)

تهدف هذه المناقشة التطبيقية إلى تحليل الواقع العملي للمصارف الإسلامية في ضوء المقاصد الشرعية، من خلال الاستناد إلى البيانات الرسمية، والتقارير الرقابية، والدراسات الميدانية، مع تقييم مدى نجاح هذه المصارف في تجسيد القيم التنموية التي قامت عليها الشريعة. وتمتدّ هذه المناقشة لتشمل قراءة معمّقة لهيكل التمويل، وتوزيع الأصول، وسياسات الرقابة، وممارسات الحوكمة، بالإضافة إلى المقارنة ''بين التجربة الإندونيسية ونظيرتها الماليزية التي تُعَدّ الأكثر تقدمًا في تفعيل ''التوسّط القيمي. (VBI)

أولًا: قراءة تطبيقية لواقع المصارف الإسلامية في إندونيسيا

[24] **Chapra (2020)** – hubungan maqasid & pembangunan manusia.

لعام 2024 الى انّ حجم الصيرفية الإسلامية بلغ نحو 820 تريليون روبية, اي **اوجك** تشير احصاءات هيئة الخدمات المالية ما يقارب 7% من اجمالي اصول القطاع المصرفي الوطني. وعلى الرغم من هذا النمو لاتزال مساهمة المصارف الإسلامية في الإقتصاد الحقيقي محدودة,مقارنة بأهدافها الشرعية.[25]

1.بنية الأصول والتمويل: سيطرة الصيغ التجارية القصيرة الأجل

أن التمويل القائم على *المشاركة والمضاربة* يشكّل أقل من 15% من إجمالي OJK تكشف بيانات التمويل، بينما تستحوذ *المرابحة* على أكثر من 60–70% من محفظة التمويل.

تحليل مقاصدي:

- المرابحة عقد مباح، لكنه لا يمثل روح المشاركة في الربح والخسارة
- غلبة المرابحة تعني ضعف المساهمة في تنمية القطاعات الإنتاجية
- المشاركة والمضاربة هي الأقرب إلى تحقيق *مقصد تنمية المال*، لكنها شبه غائبة

وبذلك يظهر أنّ الهوية المقاصدية لم تتحقق بعد في الجانب التمويلي.

2.مساهمة المصارف في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

في المصارف الإسلامية تتراوح UMKM إلى أنّ نسبة التمويل الموجّه لل OJKو BI تشير بيانات بين 20–25%، وهي أقل من التوقعات الشرعية.[26]

تحليل تطبيقي:

- الشريعة تُقدّم الفئات الضعيفة والأكثر حاجة في سلم الأولويات
- يُعدّ معيارًا مقاصديًّا أساسيًّا لقياس أثر المصارف UMKM تمويل
- يعكس فجوة في تحقيق العدالة والمساواة الاقتصادية UMKM ضعف التركيز على

3.ضعف التكامل بين الصيرفة الاجتماعية والتجارية

[25] OJK 2024 Statistik
[26] Roadmap BI 2020–2025

إلا أنّ العلاقة بينها وبين BWIو BAZNAS تمتلك إندونيسيا مؤسسات زكاة ووقف قوية، مثل المصارف الإسلامية ما تزال محدودة.

الآثار المقاصدية:

- غياب التكامل يؤدي إلى تعطيل *مقصد حفظ المال* بمعناه الاجتماعي
- الوقف والزكاة يمكن أن يصبحا رافدًا للتمويل الإنتاجي منخفض التكلفة
- التكامل يزيد قدرة المصارف على تحقيق *العدالة الاجتماعية* و *تقليل الفقر*

ثانيًا: تقييم السياسات الرقابية في ضوء المقاصد

1.مراجعة التشريعات القائمة

تعتمد الصيرفة الإسلامية في إندونيسيا على:

- قانون 21 لسنة 2008
- خارطة الطريق BI 2020–2025
- معايير AAOIFI
- إرشادات DSN-MUI

هذه الوثائق تُركّز بوضوح على:

- الامتثال العقدي
- إدارة المخاطر
- الحوكمة المؤسسية
- النزاهة المالية

بينما البعد المقاصدي غير مدمج بصورة صريحة.

تحليل مقاصدي:

- الامتثال العقدي مهم، لكنه ليس غاية
- الشريعة تهدف إلى تحقيق المصلحة، لا مجرد تجنب المخالفة
- غياب المعايير المقاصدية يؤثر على جودة التقييم والرقابة

2.الفجوة بين التشريعات والتطبيق

كثير من التشريعات تُركّز على ''ما يجب تجنّبه''، مثل الربا والغرر، لكن لا توجد سياسات تلزم المصارف بما يجب ''تحقيقه''، مثل:

- التنمية،
- العدالة،
- التمكين الاقتصادي،
- الأثر الاجتماعي

نتيجة:

يُظهر التحليل أنّ *الإطار التنظيمي الحالي شرعي شكليًّا وناقص مقاصديًّا.*

ثالثًا: تقييم تطبيق النماذج المقاصدية المعاصرة

1. مؤشر المقاصد (Maqasid Index)

الوضع في إندونيسيا:

- تم تطبيقه في بعض الدراسات،
- لكنه غير مستخدم كأداة رسمية لقياس الأداء

التحديات:

- نقص البيانات الكيفية،
- ضعف الثقافة المؤسسية،

- سيطرة المقاييس المالية التقليدية

النتيجة:

لن ينجح المؤشر قبل اعتماده ضمن *التقارير السنوية الإلزامية*.

2.التجربة الماليزية : التوسّط القيمي (Value-Based Intermediation – VBI)

تُعدّ ماليزيا المثال الأبرز في هذا المجال. إذ ركّزت المصارف على:[27]

- خلق قيمة اجتماعية measurable social value
- دعم التنمية المستدامة
- تعزيز الشفافية
- تقليل تمويل القطاعات غير المنتجة

وذلك بفضل:

- دعم بنك الماليزي
- وجود معايير تقييم واضحة
- دمج VBI في نظم الحوكمة والرقابة

هل يمكن نقله إلى إندونيسيا؟

نعم، وبقوة، لأن:

- كلا البلدين يتشاركان السياق الإسلامي والاقتصادي،
- إندونيسيا لديها أكبر سوق للمسلمين،
- الثقافة المالية الإسلامية في نمو سريع،
- البنية القانونية قابلة للتطوير

[27] Bank Negara Malaysia 2018 – VBI

3. نموذج Pentagon Ethics

حتى الآن لا توجد مؤسسة اعتمدته رسميًا، لكن إمكاناته كبيرة في:

- تقييم البعد الأخلاقي،
- ضبط قرارات الائتمان،
- حوكمة السلوك المالي

التحدي:

غياب المعايير الكمية وآليات القياس.

رابعًا: المقارنة التطبيقية بين التجربتين الإندونيسية والماليزية

1. في الجانب الرقابي

- في لوائح رسمية VBI دمج :ماليزيا
- لم تدمج المقاصد بعد في التنظيم الرسمي :إندونيسيا

2. في التقارير

- تقارير ''الأثر الاجتماعي'' إلزامية :ماليزيا
- تقارير الأثر محدودة وضعيفة :إندونيسيا

3. في السياسات الائتمانية

- إعطاء الأولوية للقطاعات الإنتاجية :ماليزيا
- هيمنة التمويل التجاري الاستهلاكي :إندونيسيا

خلاصة المقارنة:

التجربة الماليزية متقدمة مقاصديًا، لكن إندونيسيا تملك إمكانات ضخمة إذا تم إجراء إصلاحات مقصودة.

خامسًا: الفجوات التطبيقية المركزية

من خلال التحليل تظهر أربع فجوات كبرى:

1.فجوة الهوية

''المنتجات ''إسلامية'' لكن الفلسفة التشغيلية ''تقليدية.

2.فجوة العدالة

عدم كفاية التمويل للفئات الضعيفة.

3.فجوة التنمية

ضعف أثر المصارف في دعم الاقتصاد الحقيقي.

4.فجوة الإفصاح

غياب الشفافية في أثر التمويل.

سادسًا: استشراف مستقبل الصيرفة الإسلامية وفق المقاصد

1.مع المقاصد (Fintech) تكامل التمويل الرقمي

التقنيات الحديثة قادرة على:

- تقليل التكاليف،
- توسيع الوصول المالي،
- تقديم منتجات قائمة على المشاركة،
- دعم الشمول المالي

2.تفعيل الوقف والتمويل الاجتماعي لتعزيز التنمية المستدامة وفق مقاصد:

- حفظ المال
- حفظ النفس
- حفظ المجتمع

3.وفق الرؤية الشرعية ESG & SDGs تبني

المقاصد قابلة للدمج مع:

- الحوكمة البيئية والاجتماعية
- أهداف التنمية المستدامة
- التمويل الأخلاقي

بل إن الرؤية الإسلامية تتفوق عليها في البنية الأخلاقية.

الخلاصة التطبيقية العامة

يتّضح من مجموع التحليل أنّ الصيرفة الإسلامية في إندونيسيا قد حققت نموًا ماليًا معتبرًا، إلا أنّ أثرها المقاصدي ما يزال محدودًا.

غير أن الإمكانات المستقبلية كبيرة جدًّا، خاصة إذا تم:

- دمج المقاصد في السياسات الرقابية،
- اعتماد مؤشرات الأداء المقاصدية رسميًّا،
- تطوير التكامل بين القطاعين الاجتماعي والتجاري،
- تفعيل النماذج الرائدة مثل VBI وMaqasid Index

وهذه النتائج تفتح الطريق إلى صياغة رؤية تجديدية للصيرفة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين.

الخاتمة

توصّلت هذه الدراسة، من خلال تحليلٍ نظريّ وتحليليّ وتطبيقيّ واسع، إلى أنّ مقاصد الشريعة تمثّل إطارًا معرفيًّا وقيميًّا شاملًا يمكن أن يشكّل أساسًا متينًا لتقييم أداء المصارف الإسلامية وسياساتها. وقد بيّن البحث وجود فجوة واضحة بين الأسس المقاصدية التي قام عليها الاقتصاد الإسلامي وبين الممارسات المصرفية السائدة في الواقع، إذ تتركّز أغلب الجهود على الامتثال العقدي والمؤشرات المالية التقليدية، بينما تغيب المعايير المقاصدية التي تقيس أثر المصرف في التنمية والعدالة الاجتماعية.

كما أظهرت الدراسة أنّ النموذج الاقتصادي الوضعي—رغم قدرته على ضبط الجوانب المالية والتشغيلية—يبقى قاصرًا عن التعبير عن البعد الأخلاقي والإنساني الذي تؤكده الشريعة. وفي المقابل، فإن المقاصد تقدّم رؤيةً أكثر شمولًا، تجمع بين حفظ المال، وتحقيق العدالة، وتنمية الإنسان، واستدامة المجتمع. غير أنّ النماذج المقاصدية المعاصرة، مثل "مؤشر المقاصد" و"التوسّط القيمي"، ما تزال في حاجة إلى مزيدٍ من التطوير، والاعتماد المؤسسي، والدعم التنظيمي حتى تصبح أدوات عملية معتمدة في التقييم.

وعلى مستوى التطبيق، تبيّن أنّ الواقع المصرفي في إندونيسيا يتجه نحو النمو المالي، لكنه لا يزال محدود الأثر في دعم المشروعات الإنتاجية، وتمكين الفئات الضعيفة، وتحقيق التنمية الشاملة. كما أنّ تكامل الصيرفة التجارية مع الصيرفة الاجتماعية (الزكاة والوقف) ما يزال دون المستوى المطلوب، إضافةً إلى ضعف الإفصاح عن الأثر الاجتماعي والشرعي للمؤسسات.

ومن خلال المقارنة بين التجربتين الإندونيسية والماليزية، يظهر أنّ دمج "التوسّط القيمي" (VBI) في اللوائح التنظيمية، واعتماد تقارير الأثر الاجتماعي، وتوجيه التمويل نحو القطاعات الإنتاجية، أسهم بشكل كبير في تعزيز البعد المقاصدي للصيرفة في ماليزيا. وهذا يشير إلى أن إندونيسيا تمتلك فرصة كبيرة لتطوير قطاعها المصرفي وتفعيله مقاصديًّا من خلال إصلاحات تنظيمية وتطويرية مدروسة.

وعليه، يمكن القول إنّ مستقبل الصيرفة الإسلامية يعتمد على مدى قدرتها على الجمع بين الكفاءة المالية والمقاصد الشرعية، وعلى دمج القيم الأخلاقية في بنية القرار المالي، وعلى تبنّي أدوات تقييم جديدة تُبرز أثرها **في التنمية** البشرية والاجتماعية. إنّ تفعيل المقاصد في التقييم ليس خيارًا فكريًا فحسب، بل ضرورة استراتيجية لضمان استدامة الصيرفة الإسلامية وقدرتها على المنافسة والتأثير في القرن الحادي والعشرين.

الآثار النظرية والتطبيقية للبحث

يُسهم هذا البحث في تقديم عددٍ من الآثار النظرية والتطبيقية التي تُثري ميدان الاقتصاد الإسلامي، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أولًا: الآثار النظرية

1.تعزيز الإطار المفاهيمي للمقاصد في المجال الاقتصادي

فقد أظهر البحث أنّ مقاصد الشريعة ليست مجرد مبادئ أخلاقية، بل منظومة معرفية متكاملة قادرة على إعادة صياغة منهجيات التقييم المالي والمصرفي.

2. دمج بين مدارس الفكر الكلاسيكية والمعاصرة

من خلال الجمع بين رؤية الغزالي والشاطبي وابن عاشور، وبين النماذج الحديثة مثل مؤشر المقاصد VBI.و ، قدّم البحث سردية متكاملة لمفهوم التقييم المقاصدي

3.إرساء منهج نقدي مزدوج

حيث تم نقد الاقتصاد الوضعي من زاوية قيمية، ونقد التطبيق المصرفي من زاوية مقاصدية، مما يفتح الباب لنموذج معرفي جديد يجمع بين التكامل النظري والعملي.

4. حفظ المال ''إسهام في تطوير مفهوم ''

إذ أعاد البحث قراءة هذا المقصد ضمن أبعاد تنموية واجتماعية تتجاوز الحفظ الفردي إلى البناء الحضاري.

ثانيًا: الآثار التطبيقية

1.تقديم إطار عملي لتطوير سياسات البنوك الإسلامية

النتائج تساعد المؤسسات المالية على إعادة تصميم منتجاتها وفق المعايير المقاصدية، خاصة في تمويل الإنتاج والتنمية.

2.دعم الجهات الرقابية في وضع معايير تقييم جديدة

اعتماد مؤشرات ذات طابع —DSN-MUIو BIو OJK يمكن للهيئات المشرفة—مثل اجتماعي وأخلاقي بجانب المؤشرات المالية.

3.تفعيل التعاون بين الصيرفة التجارية والصيرفة الاجتماعية

من خلال دمج الزكاة والوقف والتمويل الاجتماعي ضمن نموذج تشغيلي واحد يخدم التنمية.

4.إمكانية تطوير تقارير الأثر الاجتماعي

حيث يُعد إدراج مؤشرات مقاصدية خطوة مهمّة لجعل التقارير أكثر شفافية وشمولية.

5.تقديم نموذج مقارن قابل للتعميم
المقارنة بين ماليزيا وإندونيسيا تمنح صانعي السياسات رؤية أوضح حول الإصلاحات الممكنة.

التوصيات

استنادًا إلى نتائج البحث، يمكن تقديم جملة من التوصيات العملية والنظرية:

أولًا: توصيات للجهات الرقابية وصُنّاع السياسات

1.دمج المقاصد في اللوائح التنظيمية للصيرفة الإسلامية بحيث تصبح المقاصد معيارًا إلزاميًا لا اختياريًا.

2.أو تطوير نموذج مقاصدي محلي VBI اعتماد نموذج يتناسب مع الخصوصية الإندونيسية.

3.تضمين مؤشرات الأثر الاجتماعي في التقارير السنوية للمصارف مثل تمكين الفقراء، دعم التعليم، تعزيز الشمول المالي.

4.إعادة توجيه سياسة التمويل نحو القطاعات الإنتاجية لا سيما الزراعة، والصناعة الصغيرة، والمشروعات المجتمعية.

5.تطوير نظام قياس جديد يجمع بين المؤشرات المالية والمقاصدية بحيث يكون التطبيق أكثر سهولة وموضوعية.

ثانيًا: توصيات للمؤسسات المالية الإسلامية

1.زيادة حصة التمويل القائم على المشاركة والمضاربة لأنها أكثر تعبيرًا عن الهوية الشرعية وروح التنمية.

2.تعزيز التكامل مع مؤسسات الزكاة والوقف لتوجيه موارد اجتماعية نحو برامج تمويل مستدامة.

3.تطوير قدرات الموارد البشرية في فهم المقاصد وتطبيقاتها العملية من خلال التدريب المنتظم وبناء الثقافة المؤسسية.

4.تحسين مستوى الإفصاح والشفافية بنشر تقارير سنوية تُبيّن أثر البنك في تحقيق العدالة والتنمية.

ثالثًا: توصيات للباحثين والجامعات

1.إجراء دراسات تطبيقية موسّعة حول أثر المقاصد في الأداء المالي باستخدام بيانات حقيقية من المصارف.

2.بناء نماذج قياس متقدمة للمؤشرات المقاصدية تشمل أدوات إحصائية ونوعية في آن واحد.

3.تطوير بحوث مقارنة بين الدول الإسلامية لفهم التجارب الناجحة وإمكانات نقلها.

4. توسيع البحوث حول SDGsو ESG لتقديم نموذج عالمي متكامل للتمويل الأخلاقي.
تكامل المقاصد

حدود البحث ومجالات البحث المستقبلية

أولًا: حدود البحث

1.اعتماد البحث على تحليل نظري ومكتبي دون إجراء دراسة ميدانية مباشرة، مما قد يؤثّر على عمق النتائج التطبيقية.

2.محدودية البيانات المتاحة حول مؤشر المقاصد لكون معظم المصارف لا تفصح عنها بشكل كامل.

3.اختلاف السياق بين الدول الإسلامية مما يجعل المقارنة تحتاج إلى حذر في التعميم.

4.عدم توفر تقارير أثر اجتماعي موحدة في أغلب المصارف الإسلامية، مما يحد من القدرة على القياس الدقيق.

ثانيًا: مجالات البحث المستقبلية

1.إجراء دراسات ميدانية عبر مقابلات واستبيانات لمعرفة مدى فهم العاملين بالمصارف لمفهوم المقاصد.

2.تصميم نموذج مقاصدي متكامل لقياس الأداء المالي والاجتماعي وتحويله إلى أداة قابلة للاستخدام من المصارف والجهات الرقابية.

3.تحليل أثر التكامل بين الوقف والتمويل الإسلامي على التنمية الاقتصادية.

4.في دمج ASEAN دراسة مقارنة حول تجربة بين ماليزيا، إندونيسيا، بروناي، والسعودية. المقاصد في الرقابة

5.مع المقاصد (Fintech) البحث في إمكانات دمج التكنولوجيا المالية لتطوير نماذج تمويل جديدة تخدم الشمول المالي.

قائمة المراجع

- Al-Ghazali, Abu Hamid. *Al-Mustashfa min ‘Ilm al-Usul*. Cairo: Dar al-Hadith, 2000.
- Al-Syatibi, Abu Ishaq. *Al-Muwafaqat fi Ushul al-Shariah*. 4 vols. Riyadh: Dar Ibn ‘Affan, 1997.
- Ibn Ashur, Muhammad Tahir. *Maqasid al-Shariah al-Islamiyyah*. Amman: Dar al-Nafais, 2011.
- Ibn Qayyim al-Jawziyyah. *I‘lam al-Muwaqqi‘in ‘an Rabb al-‘Alamin*. Vol. 2. Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1991.

- Auda, Jasser. *Maqasid al-Shariah as Philosophy of Islamic Law: A Systems Approach*. Herndon, VA: International Institute of Islamic Thought, 2010. https://doi.org/10.2307/j.ctvkjb4v3.
- Dusuki, Asyraf Wajdi, and Sahil Bouheraoua. *Maqasid al-Shariah, Maslahah, and Corporate Social Responsibility*. Kuala Lumpur: International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance (ISRA), 2020.
- Hameed, Shahul, A. Wirman, B. Alrazi, M. N. M. Nor, and S. Pramono. "Maqashid-Based Performance Evaluation of Islamic Banks: An Empirical Study." *Journal of Islamic Accounting and Business Research* 11, no. 2 (2020): 456–72. https://doi.org/10.1108/JIABR-09-2017-0138.
- Hassan, M. Kabir, and Sirajo Aliyu. "A Contemporary Survey of Islamic Banking Literature." *Journal of Financial Stability* 34 (2018): 12–43. https://doi.org/10.1016/j.jfs.2017.10.006.
- Laldin, Mohamad Akram, and Hafas Furqani. *Shariah Objectives in Financial Regulation: Translating Theory into Practice*. Kuala Lumpur: ISRA Research Series, 2022.
- Mohammed, M. O., D. A. Razak, and F. M. Taib. "The Performance Measures of Islamic Banking Based on the Maqasid Framework." Paper presented at the *IIUM International Accounting Conference (INTAC IV)*, Putrajaya Marriott, 2008.
- Rehman, Scheherazade S., and Hossein Askari. "How Islamic Are Islamic Countries?" *Global Economy Journal* 10, no. 2 (2010): 1–37. https://doi.org/10.2202/1524-5861.1614.
- Setiawan, R., and D. Aisyah. "Penerapan Maqashid Index dalam Evaluasi Kinerja Bank Syariah di Indonesia." *Jurnal Ekonomi Syariah dan Keuangan Islam* 5, no. 1 (2023): 1–15.
- Sulaiman, N., and R. Hassan. "Integrating Maqasid al-Shariah in Islamic Banking Regulation: Challenges and Prospects." *Asian Journal of Islamic Finance* 6, no. 1 (2021): 22–39.
- Abdul Rahman, Aisyah. "Islamic Microfinance: A Missing Component in Islamic Banking." *Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies* 2, no. 2 (2019): 38–53.
- Ahmed, Habib, and Rasem N. Kayed. "Maqasid al-Shari'ah and the Future of Islamic Finance." *Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics* 34, no. 1 (2021): 3–18. https://doi.org/10.4197/Islec.34-1.1.
- Antonio, Muhammad Syafi'i, Yulizar D. Sanrego, and Muhammad Taufiq. "An Analysis of Islamic Banking Performance: Maqashid Index Implementation in Indonesia and Jordan." *Journal of Islamic Marketing* 13, no. 1 (2021): 153–75. https://doi.org/10.1108/JIMA-03-2018-0041.
- Ascarya, and Diana Yumanita. "Determinants of Islamic Banking Financial Performance in Indonesia." *Buletin Ekonomi Moneter dan Perbankan* 22, no. 2 (2019): 129–146. https://doi.org/10.21098/bemp.v22i2.1090.
- Bedoui, Houssem Eddine, and Walid Mansour. "Performance and Maqasid al-Shari'ah's Pentagon-Shaped Ethical Measurement." *Science and*

Engineering Ethics 28, no. 2 (2022): Article 15. https://doi.org/10.1007/s11948-022-00370-4.

- Chapra, M. Umer. *The Future of Economics: An Islamic Perspective*. 3rd ed. Jeddah: Islamic Research and Training Institute (IRTI), 2020.
- Hendratmi, Achsania, Pancawati Sekar Sukmaningrum, and Aniek Widiastuti. "Maqashid-Based Performance Measurement in Indonesian Islamic Banks." *Humanities & Social Sciences Reviews* 8, no. 3 (2020): 367–75. https://doi.org/10.18510/hssr.2020.8340.
- Ridhwan, Muhammad, and Siti Mariam Azam. "Value-Based Intermediation (VBI) Implementation: Lessons from Malaysia for Indonesia." *Journal of Islamic Finance* 12, no. 1 (2023): 45–62.
- Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI). *Shari'ah Standards for Islamic Financial Institutions*. Bahrain: AAOIFI, 2020.
- Bank Indonesia. *Roadmap Pengembangan Keuangan Syariah Indonesia 2020–2025*. Jakarta: Bank Indonesia, 2020.
- Bank Negara Malaysia. *Value-Based Intermediation: Strengthening the Roles and Impact of Islamic Finance*. Kuala Lumpur: BNM, 2018.
- Dewan Syariah Nasional–Majelis Ulama Indonesia (DSN-MUI). *Pedoman Umum Pengawasan Syariah Perbankan Syariah*. Jakarta: DSN-MUI, 2021.
- Islamic Development Bank (IsDB). *Islamic Finance Development Report 2023: Advancing Financial Inclusion*. Jeddah: Islamic Corporation for the Development of the Private Sector, 2023.
- Islamic Financial Services Board (IFSB). *Islamic Financial Services Industry Stability Report 2023*. Kuala Lumpur: IFSB, 2023.
- Otoritas Jasa Keuangan (OJK). *Statistik Perbankan Syariah – Januari 2024*. Jakarta: OJK, 2024.
- Republik Indonesia. *Undang-Undang Nomor 21 Tahun 2008 tentang Perbankan Syariah*. Jakarta: Lembaran Negara RI Tahun 2008 No. 94.
- Asutay, Mehmet. "Conceptualising and Locating the Social Failure of Islamic Finance: Aspirations of Islamic Moral Economy vs. Realities of Islamic Finance." *Asian and African Area Studies* 11, no. 2 (2012): 93–113.
- El-Gamal, Mahmoud A. *Islamic Finance: Law, Economics, and Practice*. 2nd ed. Cambridge: Cambridge University Press, 2018. https://doi.org/10.1017/9781316105238.
- Hasan, Zubair. *Islamic Banking and Finance: Critical Concepts in Economics*. 4 vols. London: Routledge, 2020.
- Isman, I., & Muttaqin, A. Z. (2023). *Innovative Legal Modeling for Interdisciplinary Studies on Law and Economic Behavior*. *Indonesian Journal of Islamic Economic Law*, *1*(1), 60–71.
- Syamsul Hidayat. "Empirical Legal Research Based on Jasser Auda's Maqashid Syariah Theory," dikutip dalam Isman & Muttaqin, 2023.